دور الأمم المتحدة في ليبيا،
بين مواجهة فشل الدولة وجهود إعادة البناء

د.فتحي عمران الدويهش
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة

مخلص

واكبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وعبر العديد من المبعوثين تطورات الحالة الليبية، وهو ما يعكس توافق دولي عبر عنه قرارات مجلس الأمن باستمرار دور البعثة بالعمل في ليبيا، ولم يقتصر دورها على تقديم الدعم والمشورة للأطراف الليبية بل تعداه إلى دور الوساطة، بل وحتى الاطلاع بدور رئيسي في اختيار وتسمية السلطات الحاكمة، ولكن ومع هذا ظلت الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في تردي متزايد وظلت الدولة وعبر الحكومات العديدة المتعاقبة بعد عام 2011 عاجزة عن فرض سيادة الدولة على كامل اقليها السياسي، والعجز عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، فاندلاع الحروب والنزاعات بين الأطراف المتنازعة على السلطة والانقسام المؤسساتي، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة، وانهيار كامل للخدمات الاقتصادية، والنقص الحادة في توفير الخدمات الأساسية، وانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وهو ما أدى زيادة فشل الدولة، وهو ما يجعلنا نبحث عن دور البعثة الأممية وتعاملها مع عملية إعادة بناء الدولة والتي تبدأ من إيجاد سلطة تنفيذية وتشريعية موحدة والعمل على دعمها .

Abstract

The United Nations Support Mission in Libya, and through many envoys, has kept pace with the developments of the Libyan situation, which reflects an international consensus expressed by Security Council resolutions that the mission's role has continued to work in Libya. A major role in choosing and naming the ruling authorities, but despite this, the political, security and economic conditions continued to deteriorate increasingly, and the state and through the many successive governments after 2011 remained unable to impose state sovereignty on its entire political minority, and the inability to provide basic services to its citizens, the outbreak of wars and conflicts

between the parties The conflict over power, institutional division, the spread of weapons and armed groups, the complete collapse of economic services, the severe shortage in the provision of basic services, and the spread of the phenomenon of organized crime, which led to an increase in the failure of the state, which makes us look for the role of the UN mission and its dealings with the process of rebuilding the state, which begins To create a unified executive and legislative authority and work to support it.

المقدمة

عرفت الأزمة الليبية والتي ظهرت بعد عام 2011، العديد من المسارات المرحلية التي شكلت حالة خاصة تمييزا لها عن حالات شهدت ثورات وتحولات سياسية مماثلة، وذلك لكونها أخذت طابعاً وشكلاً مخالفاً لما حدث في كل من تونس ومصر، إذ إنها ومنذ البداية خرجت من طابعها السلمي إلى المسلح، كما عرفت نوعًا من التدويل والتدخل الخارجي لحلها، ولعل هذا ما يجعل من تقسيم مراحل هذه الأزمة التي لعب فيها التدخل الدولي دورًا محوريًا نوعًا من الاختلاف وعدم الاتفاق بين مؤيد ومعارض، فمنذ انتهاء العمليات العسكرية الدولية والإطاحة بنظام القذافي عام 2011 كانت مسيرة التحول الديمقراطي متعثرة ولم يكن الانتقال من حالة الثورة إلى حالة الدولة أمرا سهلا، بل كانت تعترضه العديد من الصعوبات داخليا وخارجيا، مما استدعى استمرار التدخل الدولي بهدف دعم عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد الذي لم يعرف الممارسة الديمقراطية للعقود طويلة، من خلال تقديم الدعم والمشورة في مسألة بناء القدرات والأجهزة الأمنية والعسكرية والسيطرة على عملية انتشار السلاح والفوضى الأمنية، ولقد تطور دور الأمم المتحدة عن طريقة بعثة الدعم في ليبيا إلى ضرورة وقف العسكرية والحربية التي وقعت بين الأطراف المتصارعة على السلطة ليتحول دور هذه البعثة إلى ضرورة المساعدة في بناء مؤسسات الدولة المنهارة، والتي تحولت بالفعل إلى دولة فاشلة وما يمثله ذلك من خطر عليها وعلى دول الجوار والمنطقة برمتها، وأخيرا الأشراف على تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وضرورة توحيد المؤسسات وإنهاء الانقسام السياسي والعسكري.

أهمية الدراسة

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تركز دور الأمم المتحدة في مواجهة التصاعد الحاد لظاهرة النزاعات الداخلية وتأثيرها المباشر على فشل الدولة وما يسببه من تداعيات ومخاطر على المستوى المحلي والدولي وما يترتب عنه من المسؤولية القانونية والإنسانية الملقاة على عاتق النظام الدولي إزاءها، ومنها الأزمة الليبية في ظل عدم التوافق على صيغة لمعالجة مثل هذه القضايا، تبقى قضية التدخل في النزاعات الداخلية حالة دراسية تقع ضمن نطاق الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة

وننطلق إشكالية الدراسة من السؤال التالي: إلى أي مدى نجحت جهود الأمم المتحدة في مواجهة أو محاصرة حالة فشل الدولة في ليبيا؟، وما هي التحديات التي تواجه تلك الجهود، وفرص إعادة البناء؟.

فرضية الدراسة.

إن عملية تدخل الأمم المتحدة في الشئون الداخلية لليبيا ارتبط إلى حد بعيد بحالة الفشل التي استدعت هذا التدخل، وان دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا واجهته صعوبات كثيرة، في محاولة الخروج من حالة الفشل.

منهجية الدراسة

إن اختيار موضوع بحث ما يحتَّم على الباحث، اختيار منهج يلاءم طبيعة الموضوع محل الدراسة، ونظراً لأن الموضوع محل الدراسة متفرع الجوانب فإنه يتطلب منا استخدام أكثر من منهج يأتي في مقدمتها :- المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف الظاهرة محل الدراسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة بقصد الوصول إلى نتائج لتفسيرها.

كما تم الاستفادة من منهج دراسة الحالة نظرا لان موضوع الدراسة يختص بالحالة الليبية وما لها من خصوصية.

حدود الدراسة

الزمنية: من 2011 وحتى الوقت الحالي.

المكانية : ليبيا

المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة.

يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم المثيرة للجدل، وذلك يرجع بالأساس إلى ارتباطه بالجوانب المعيارية في إشكالية التدخل الدولي خاصة في ما يتعلق بدوافع التدخل ومخرجاته النهائية. وإذ انطلقنا من التعريف الذي يورده علم السياسة للدولة وهو " أن الدولة هي المستخدم الشرعي الوحيد للعنف الجسدي" فإننا نستنتج أن الدولة التي تعجز عن الحفاظ على النظام العام للجميع هي دولة فاشلة[1]، بشكل عام ينسحب مصطلح الدولة الفاشلة على الدول التي تعجز حكومتها المركزية عن ممارسة السيطرة الفعلية على كامل إقليمها، وفي المقابل تكون الدولة غير الفاشلة هي الدولة التي تنجح حكومتها المركزية في تحقيق احتكار كامل لاستخدام القوة أو العنف المادي ضمن حدود إقليمها الوطني، وعرف روبرت جاكسون robert jackson الدولة الفاشلة هي " الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها و تغيب الكفاءة و الفاعلية في تأدية أدوارها " وهذا ما يمكن تسميته بالفشل البنيوي للدولة الذي سيخلق أزمات متنوعة ومتعددة لها تأثير في الدائرة الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والمستوى الدولي، بمعنى حالة اللا أمن واللا استقرار [2]، وقد وصف نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة على أنها "تلك الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف، وتعتبر نفسها فوق القانون محليا أو دوليا"، وبالتالي هي دولة تمارس العنف والعدوان ضد مواطنيها وضد الآخرين، وترتكب الشنائع ضد الديمقراطية بشكل يجرد مؤسساتها من أي جوهر ديمقراطي حقيقي[3] ، اما وليام زرتمان william zartman فهو يعرف الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها من عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها.[4]

1- بيتر فالنشتاين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعد السعد ومحمد دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2006. ص 215.

2- غراهام ايفانز وجيفيري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،)ترجمة :مركز الخليج للأبحاث (،الإمارات ، 2004 ،ص 44

3- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية،) ترجمة : سامي الكعكي(، بيروت: دار -الكتاب العربي، 2007 ، ص -17 .

4 – william zartman,**the desitegration and restoration of ligitimate**, usa : lynne reimer,1995,p.01.

ولقد أكد مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية بان الدولة الفاشلة تعبر عن حالة ضعف في أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها، وفرض سيطرتها التامة على كامل أراضيها وحدودها [5]، ويتجلى ذلك في كون أن بعض الأنظمة تنقصها السلطة الكافية لاتخاذ قرارات جمعية أو القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية. بينما يشير معهدStratigic Assement إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العشائرية، والقبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئين. أما المرحلة الحرجة فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي منقطع إلى حرب أهلية كاملة. [6]

هذا التعريف الذي يوحي بان الفشل قد لا ينحصر فقط في تسبب في أخطار في محيطها الداخلي أو للدول المجاورة، بل يؤدي عجزها إلى تنامي تهديدها للأمن والسلم الدوليين وهذا الأخير هو سبب الاهتمام بمصير الدولة العاجزة أكثر من الجانب الإنساني.

إذا كان التنبؤ بالدلالات المعبرة عن بداية العجز من الناحية الوظيفية لدولة ما يمكن إدراكها من خلال مؤشرات قابلة للملاحظة، فإن الاستجابة الدولية هي التي تثير الكثير من الإشكالات من حيث الدور المنوط بالقوى المتدخلة والدوافع المحرك لهذا السلوك، والاتجاه المراد تكريسه، بمعنى أن التدخل الدولي في حال وجود إشارات توحي بان دولة ما تعاني من أعراض الفشل، فإن الإشكالية ترتبط بالمستوى المستهدف من عملية التدخل والدور المنوط بالمتدخل، بمعنى أن هذا التدخل يتجه نحو تقديم العون للنظام المركزي لتلك الدولة، أم يعتمد دور المخرب حتى يسرع من عملية الفشل تمهيدا لتغيير النظام في تلك الدولة، ومن منظور نسقي وظيفي في تحديد تأثير السياق العالمي المتسم بالتطور المطرد على دور الدول الضعيفة يشير ايمانويل والرشتاين E.Wallerstein إلى أن منطق السيطرة الدولية يجعل من ظهور الدولة في الطرف ظهورا يشوبه خلل وظيفي[7]، وهي إشارة إلى التأثير

5 – Crisis, Fragile and Failed States Definitions used by the CSRC, Crisis States Workshop – London, March 2006

http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/drc/FailedState.pdf

6 – Olivier Nay. Fragile and failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids, Paper prepared for the 22nd IPSA World Congress of Political Science, 8-12 July, 2012. At; http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_7560.pdf

7 – برتران بادي، الدولة المستوردة : غرينة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، 2006، 38.

المباشر لدول المركز على دول المحيط وفق نتيجة المقاربة البنيوية لمدرسة التبعية، بمعنى أن فشل دول المحيط ليس بسبب الضعف الذاتي بقدر ما هو نتيجة مباشرة لهيمنة الدول الكبرى واستغلال ثرواتها. وفي نفس السياق، يعتبر غاندر فرانك Gunder Frank أن الدولة الطرفية هي دولة ألعوبة تحافظ على الوهم القانوني والسياسي للاستقلال الذي يجعل منه الواقع الاقتصادي مستحيلا في كل حال[8]. وهناك افتراض، بأن العولمة تسببت في أزمة حادة بالنسبة للدولة، الوحدة التقليدية للنظام الدولي حسب المنظور الواقعي، وذلك لعدة أسباب، من أهمها كون ديناميكيات العولمة تعمل على نقل النشاط عبر الوطني من مستوى إلى مستوى ما فوق الدولة وما دون الدولة، وبذلك فهي تضيق على نشاط الدولة، وتحد من مدى مركزيتها السياسية وتضعف من مسؤوليتها إزاء توفير الرفاه والأمن لمواطنيها، كما أنها تضعف من قدرتها على امتلاك وإدارة الموارد. ويبدو أن الدول لا تتأثر بشكل متساو بهذه الديناميكيات، حيث نجد أن الدول القوية، خاصة من المنظور الاقتصادي للقوة، غالبا ما تجد نفسها قادرة على التعامل مع أثار العولمة بشكل بناء معيدة توجيه النشاطات ما فوق وما دون الدولتية لصالحها مدعمة بذلك دورها المركزي، الإقليمي والدولي، بينما نجد أن الدول "الضعيفة" لا تستطيع فعل ذلك بنفس القدر من الكفاءة، خاصة وان العولمة في هذه الحالة تفاقم من أزمة اندماج وتلاحم هذا الصنف من الدول، فهي تسمح لأجزاء منها لتصبح جزءا من "فخ العولمة" بينما تبقى على أجزاء أخرى متعثرة الخطى في اللحاق بالركب، لا شك أن للعولمة دورا بنيويا في تسريع عملية بلوغ الدول الضعيفة مرحلة العجز، وذلك بما تتيحه للجماعات ما دون الدولتية من فرصة الارتباط ببنية الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة وضبط الدولة، هذا الارتباط يعد قناة رافدة لتغذية النزاعات الناجمة والمفضية إلى فشل الدولة على حد سواء، هذا من جهة، من جهة أخرى يؤدي هذا الارتباط الغريب عن البنية التقليدية للنظام الدولي الدولتي إلى ضمور قيم الولاء التقليدي للدولة، مقابل تعزيز قيم الولاء

8 – المرجع نفسه.ص 35

والالتزام نحو الجماعات، أيا كانت طبيعتها وأهدافها، فهي في نهاية المطاف تمتص بشكل متزايد من قدرة الدولة على التعبئة والضبط داخل المناطق التي تحظى بسيطرة هذه الجماعات .[9]

المبحث الثاني: طبيعة الحالة الليبية ودور الأمم المتحدة.

لقد كانت الأزمة في ليبيا والتي أعقبت احتجاجات فبراير 2011 من القضايا الداخلية التي لم يتم التحكم في مسارها بحيث تصاعدت حدة التوتر إلى مستويات عليا من العنف المسلح، واتسع نطاق أثرها مما استدعى اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي، وبالرغم من المواقف المتخذة سعيا لحلها، إلا أن الوقائع الميدانية تشير إلى الإخفاق في ضبط الانفلات الحاصل مما أدى إلى تدخلات على المستوى الإقليمي والدولي وصلت إلى حد استخدام القوة العسكرية بعد فشل كل الوسائل والمناشدات السلمية، لمنع المزيد من العنف وكانت الأمم المتحدة وعن طريق مجلس الأمن التابع لها هو الجهة الموكل إليها منع العنف وباستخدام القوة لدواع إنسانية، ولأنها مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين كما نصت قرارات مجلس الأمن.

ولم يأتي تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الليبية متأخرا، فمنذ بداية الاحتجاجات الشعبية ضد نظام القذافي في فبراير 2011، أعربت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام السيد بان كي مون عن الغضب من أعمال العنف التي واجه بها النظام المتظاهرين وقال الأمين العام "إن هذا غير مقبول، يجب وقف هذا العنف ضد المتظاهرين فورا".، مع الدعوة لانعقاد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الوضع في البلاد[10]، داعيا مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية كفيلة بردع العنف الذي يمارس من قبل السلطات الليبية، والتدخل لحماية المدنيين[11] . وهو ما تم فعلا بعد اجتماع مجلس الأمن في اليوم ذاته واتخاذ القرار رقم 1973. وهو ما جعل الموضوع ينتقل إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، وجعل مجلس الأمن يتطلع بدور مهم في معالجة الأزمة الليبية، ولم تكن

9- Cerny, P., 'Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as a durable disorder', Civil Wars, vol. 1, no. 1, 1998.pp 36-38.

10- مركز الأمم المتحدة للأنباء، متاح على الرابط:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14478#.UqWxLNJdVqQ

11- Paul Salem, Amanda Kadlec, Libya's troubled transition, Carnegie papers, june, 2012.p8

استجابة مجلس الأمن بطيئة فقد صدرت القرارات 1970 و1973 تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أعطى الشرعية للتدخل الدولي بقيادة حلف الناتو ضد نظام العقيد القذافي حتى تم إسقاطه ودخلت ليبيا بذلك في مرحلة جديدة اتسمت بالفوضى وانتشار السلاح وغياب المؤسسات الأمنية الحكومية فلقد استطاعت قوات الحلف القضاء على القوة العسكرية التي كان النظام الليبي يملكها مما أدى إلى حسم الثوار للمعركة العسكرية إلا أن هذا التدخل من جانب الحلف لم يقدم بديلاً أمنيًّا قادرًا على السيطرة على الأوضاع الأمنية في ليبيا فقد دمَّر الحلف القدرات العسكرية والأمنية التابعة للنظام الليبي السابق، وتسبب ذلك في فراع أمني كبير، مما ساهم بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة على الحدود إذ أصبح تأمين الحدود أحد أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعل ليبيا مكانًا مناسبًا لأسواق السلاح والمخدرات، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع والبشر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل، كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة أمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطرا على المناطق المجاورة والعالم..[12] واستمرت الأوضاع في التعقيد حتى بعد إعلان الحلف إنهاء عملياته العسكرية في ليبيا.

وصحيح أن الأوضاع بعد الثورات في البلدان العربية التي شهدت ثورات قد مرت بفترة انفلات أمني وعدم الاستقرار السياسي غير أن الوضع في ليبيا كان الأكثر تأثرًا نظرًا للمواجهات المسلحة التي شهدتها مختلف المناطق الليبية، وكذلك تدمير المؤسسات الأمنية والعسكرية لوحدات الجيش الليبي من قبل قوات الحلف وانفلات الأوضاع الأمنية بشكل غير مسبوق في ظل غياب القدرة الحكومية على ضبط الأوضاع، وأدى إلي ظهور جماعات وتشكيلات مسلحة غير خاضعة للسيطرة الحكومة المركزية، وتقوم بابتزاز الحكومة في أحيان كثيرة للحصول على الأموال، وانتشار الجماعات المتطرفة وعصابات التهريب عبر الحدود مع تدهور الحالة المعيشية والاقتصادية مما يهدد الدولة الليبية بالتحول إلى دول فاشلة، ففي مقارنة بين وضع الدول العربية في مؤتمر الدول الفاشلة ما بين عامي 2011، 2012 لقد شهدت كل الدول اقتراباً أكثر من أن تكون دول فاشلة، فمصر وقعت في الترتيب 31 عام 2012 بعد أن كانت في عام 2011 في المرتبة 45، وكما هو موضح في الجدول التالي(الجدول رقم1) فإن كل الدول العربية التي شهدت ثورات قد اقتربت أكثر من أن تكون فاشلة.

12- المنظمة العربية للحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية،" تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناير 2012. ص 17.

جدول رقم 1

(مقارنة بين وضع الدول العربية في مؤتمر الدول الفاشلة ما بين عامي 2011، 2012).

(الصعود في الترتيب يعني تدهور في بعض/ جميع مكونات المؤشر) (الدول المظللة باللون الرمادي تشير إلى الدول التي حصلت بها ثورات عام 2011)			
الدولة	الترتيب سنة 2011	الترتيب سنة 2012	جهة الشفري في الترتيب
السودان	3	3	لا تتغير
العراق	9	9	لا تتغير
اليمن	13	8	صعود
إيران	35	34	صعود
لبنان	43	44	هبوط
مصر	45	31	صعود
سوريا	48	23	صعود
الجزائر	91	77	صعود
المغرب	87	87	لا تتغير
السعودية	93	100	هبوط
الأردن	95	90	صعود
تونس	108	91	صعود
ليبيا	111	50	صعود
الكويت	128	128	لا تتغير
البحرين	129	125	صعود
الإمارات العربية	138	140	هبوط
قطر	139	142	هبوط
عمان	141	137	صعود

المصدر: الإصدار السنوي لمؤشر الدول الفاشلة Fragile States index **عن مؤسسة** Fund for peace

يظهر الجدول السابق مؤشر الدول الفاشلة في عامي 2011 و2012 وإذا نظرنا إلى التغير الحادث في ترتيب الدول العربية في هذا الجدول نجد أنها تتجه للأسوأ من حيث اقترابها بشدة من أن تصبح دولاً فاشلة، وذلك نتيجة للمشكلات الإدارية والأمنية والاقتصادية، وقد يتم تفسير ذلك أيضاً على أساس أن الثورات التي اندلعت في 2011 قد ساهمت في تدهور الأوضاع ولكن ربما يكون ذلك نتيجة للبعد الأمني الذي تدهور جداً بعد قيام تلك الثورات وخصوصا في ليبيا، حيث تزايدت حدة الخلاف بين مختلف الأطراف الليبية والصراع الدائر على الأرض عسكرياً وعلى طاولات الحوار سياسياً بدأت مظاهر الدولة الفاشلة تبرز أكثر، فبنظر إلى المؤشرات الخاصة بالدول الفاشلة سوف نجد أن الدول التي لم تتعرض بلدانها إلى ثورات مثل دول الخليج والجزائر والمغرب، فان التغير على مؤشر الدول الفاشلة لهذه الدول يظل بسيطا نظرا إلى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، أما الدول التي تعرضت بلدانها إلى ثورات قد سجلت تغييرا ملحوظا على هذا المؤشر ومنها ليبيا والتي كانت أكثر الدول تأثرا، فلو بقينا في دول جوار ليبيا والتي شهدت ثورات مشابهة وأطاحت بالأنظمة الحاكمة وهي مصر وتونس، نجد أن التغير في المؤشر لم يكن بنفس النسبة الكبيرة التي شهدتها ليبيا، فمصر كانت تحتل المركز 45 عام 2011 وصعدت إلى المركز 31 في عام 2012 بسبب ثورة 25 يناير 2011 وما ترتب عنها من خلل في الأوضاع السياسية والأمنية، ثم استقرت في المركز 38عام 2016 لكي تصعد إلى المركز 36 عام 2017، ورغم هذا الصعود الملاحظ في المؤشر الخاص بمصر إلا أن نسبة التغيير ليست كبيرة مقارنة بليبيا، أما في تونس التي احتلت عام 2011 المركز 108 فإنها صعدت إلى المركز 91 عام 2012 بسبب أحداث الثورة التونسية كما هو معروف، لكي تستقر في المركز 88 عام 2016 ومنها إلى المركز 89 عام 2017 ولكن ليبيا قفزت بشكل كبير من المرتبة 111 إلى المرتبة 50، وهذا يعني أن نسبة التغيير في هذا الترتيب هي الأعلى من بين كل الدول العربية التي شهدت ثورات، ثم المركز 25 في عام 2016 وتستمر في الهبوط لتستقر في المركز 23 عام 2017، [13], وكما هو مبين في الجدول رقم (2)

13 fragile states index, presented by the fund for PEACE, 2017 : at http://fundforpeace.org/fsi/data

جدول رقم 2

(مقارنة بين وضع الدول العربية في مؤتمر الدول الفاشلة ما بين عامي 2016 ،2017).

(الصعود في الترتيب يعني تدهور في بعض/ جميع مكونات المؤشر)

(الدول المظللة باللون الرمادي تشير إلى الدول التي حصلت بها ثورات عام 2011)

الدولة	الترتيب سنة 2016	الترتيب سنة 2017	جهة الشفري في الترتيب
السودان	4	5	هبوط
العراق	11	10	صعود
اليمن	4	4	لا تغيير
إيران	47	49	هبوط
لبنان	40	43	هبوط
مصر	38	36	صعود
سوريا	6	5	صعود
الجزائر	76	77	هبوط
المغرب	89	84	صعود
السعودية	97	101	هبوط
الأردن	77	71	هبوط
تونس	88	89	صعود
ليبيا	25	23	صعود
الكويت	126	126	لا تتغير
البحرين	121	118	صعود
الإمارات العربية	145	147	هبوط
قطر	142	146	هبوط
عمان	137	133	صعود

المصدر: الإصدار السنوي لمؤشر الدول الفاشلة Fragile States index **عن مؤسسة** Fund for peace

ففي ظل غياب معايير واضحة، وتقلص سيادة الدولة وشرعيتها، وعدم سيطرة الحكومة المركزية على كامل اقليها الوطني وغياب الاستقلالية عن المؤسسات القضائية، وتهاوي دور القانون، وضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح في كل مكان داخل ليبيا، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية المتردية، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة وانتشار التنظيمات الإرهابية، في ظل هذا الواقع المُلتبس والمؤلم في ذات الوقت، أصبحت بعثة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية مساعدة الليبيين في بناء دولتهم ودعم مؤسساتها والتخلص من حالة الدولة الفاشلة، ولذلك مارست الأمم المتحدة وما زالت تمارس تقديم المساعدة والمشورة للسلطات الليبية المتعاقبة وذلك من خلال إنشاء بعثة خاصة للعمل في ليبيا، ويمثل دور البعثة في تقديم المساعدة والمشورة بالدرجة الأولى في تحقيق عملية انتقال ديمقراطي في مجتمع لم يعرف الديمقراطية على مر عقود طويلة، وكذلك مساعدة أجهزة الدولة وخصوصا الأمنية والعسكرية على القيام بواجباتها المنوطة بها[14]. ولم ينته دور الأمم المتحدة أو مجلس الأمن عند هذا الحد بل استمرت الأمم المتحدة في القيام بمساعي سياسية ودبلوماسية تهدف إلى إيجاد حل للأزمة الليبية وإنهاء الصراع المسلح بين الأطراف المتصارع على السلطة في ليبيا من خلال مبعوثيها الخاصين بدا من السيد عبد الإله الخطيب وحتى السيد غسان سلامة ونائبته ستفاني ويليمز واخيرا السيد كوبتش وهو المبعوث الخاص للأمم المتحدة حتى كتابة هذه السطور مرورا بالسيد ايان مارتن والسيد طارق متري سعى إلى جمع الأطراف الليبية في حوار سياسي قبل انتخابات مجلس النواب لكنه فشل بسبب رفض بعض الأطرف السياسية لمبادرته ومع تعيين السيد برنادينو ليون والذي جاء في ظروف شديدة الصعوبة فلقد اشتدت العمليات العسكرية بين الطرف المؤيد للبرلمان الحكومة المؤقتة وعملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر في شرق ليبيا وبين المؤتمر الوطني وحكومة الإنقاذ وعملية فجر ليبيا في غرب البلاد، ونتيجة لهذا الوضع ألاقتتالي وما صاحبه من انقسم سياسي واجتماعي غير مسبوق، وانتشار المجموعات المسلحة حتى الإرهابية منها في أجزاء واسعة من ليبيا، عندها أدركت بعثة الأمم المتحدة أنه لم يعد بإمكانها مواصلة مهمتها الأصلية فقط وهي دعم الدولة الليبية في

14- مجلة المسلح ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2 فبراير 2013، متاح على الرابط : http://www.almusallh.ly/index.php/ar/reinforcement/35-arabic/nat-sec/189-vol-35

عملية التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة. بل صار هم السيد "ليون" هو إيقاف الحرب وحل المشكلة المؤسساتية وعلى رأسها إنهاء الانقسام السياسي وحل مشكلة تنازع الشرعيات بين الفرقاء المتصارعين وإنهاء حالة الاستقطاب. وأقدم السيد "ليون" على هذه المهمة بتفاؤل وحذر شديدين. وتمكن بعد مفاوضات عسيرة ورحلات مكوكية بين طرابلس وطبرق من عقد أول جلسة من الحوار بين الفريقين في مدينة غدامس1والتي جمعت بين أعضاء مجلس النواب مع أعضاء مجلس النواب المقاطعين إلى لا شيء سوى ضرورة عقد جلسة جديدة مع التنسيق بين الأطراف المتنازعة بشكل أكبر، انتهت أيضا جولة حوار جنيف 14 و15 يناير 2015 إلى نفس النتيجة، ولكن ليون صرح أنه سوف يعمل على تقريب وجهات النظر وعقد جلسة حوار جديدة داخل ليبيا هذه المرة، ومن ثم جاءت حلقة جديدة من حلقات الحوار السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي ما تُعرف إعلامياً ب "غدامس 2". وهي الجولة التي عقدت بتاريخ 14 فبراير 2015، وظهرت الخلافات بشكل عميق وأكثر بسبب الخلافات السياسية والانشقاقات فيما بين الأطراف المختلفة، والتطورات العسكرية على الأرض إلى بلورة كل طرف لمجموعة من المطالب والاشتراطات التي لا يمكن أن يقبل بها الطرف الآخر[15]، وهو ما كان من شأنه إنهاء الحوار إلى لا شيء دون أية نتائج ملموسة أو إيجابية تساعد في السعي لمصالحة وطنية أو لوقف إطلاق النار المتبادل بين طرفي الحوار .

وفي إطار سعيها إلى إيجاد توافق يحظى بقبول الفرقاء دعت بعثة الأمم المتحدة إلى جولة أخرى من جولات الحوار في مدينة الصخيرات المغربية في 15 أبريل 2015، وهي الجولة التي نتج عنها ما يعرف بالاتفاق السياسي الليبي و الذي تم توقيعه في الصخيرات في ديسمبر 2015، وكان من ابرز مخرجاته تكوين مجلس رئاسي برئاسة السيد فائز السراج لرئاسة حكومة الوفاق الوطني من مقرها في العاصمة طرابلس، مع الإبقاء على مجلس النواب وتغيير المؤتمر الوطني إلى المجلس الأعلى للدولة، و تحصل هذا الاتفاق على دعم دولي غير مسبوق رغم اعتراض بعض الأطراف المحلية عليه وخصوصا مجلس النواب الذي رفض التصديق عليه واعتبره غير شرعي، وهذا ما أدى إلى إعادة تشكيل الصراع الداخلي أكثر مما أسهم في تسويته. ففي السابق كان الصراع دائراً بين برلمانين

15- زياد عقل، جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات، 17\5\2015، متاح على الرابط :

http://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx

متنافسين والحكومتين المرتبطتين بهما. أما اليوم فإن الصراع يدور بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه، حيث يضم كل طرف منشقين عن المعسكرين الأصليين، وكلا الطرفين مسلح تسليحاً ثقيلاً. لم يعد من الممكن تنفيذ خارطة طريق الاتفاق، المتمثلة في أن من الممكن لحكومة تصريف أعمال تمثل البرلمانين وحلفائهما إرساء نظام سياسي جديد وإعادة إدماج الميليشيات، دون تغيير وان هناك حاجة لمفاوضات جديدة يشارك فيها بشكل خاص اللاعبون الأمنيون الرئيسيون الذين لم يشاركوا في مؤتمر الصخيرات لمنح حكومة الوحدة الوفاق قاعدة أكثر توازناً[16]إلا أن حكومة الوفاق وعلى الرغم الدعم الدولي الكبير فشلت في أن تحظى بالتوافق الداخلي، بل إنهاء لم تستطع منع انزلاق البلاد إلى حرب أخرى تكون أكثر دمويا من سابقتها، وهذا ما حدث فعلا في 2019-2020 بين قوات التابعة لحكومة الوفاق وبين القوات التابعة للحكومة المؤقتة ، وتسببت به من انقسام مؤسساتي واجتماعي خطير وغير مسبوق وهو ما جعل كل جهود البعثة الأممية تذهب بلا فائدة بل ازداد الأمر تعقيدا أكثر مما سبق، ومع تولي السيدة ستيفاني وليامز مهم ممثل رئيس البعثة بالإنابة ، أعلنت عن انطلاق المشاورات السياسية بين الفرقاء الليبيين ضمن عملية ملتقى الحوار السياسي الليبي والذي بدأ أولى اجتماعاته يوم 26 أكتوبر/ 2020 عبر آلية الاتصال المرئي، وانطلق اللقاء المباشر يوم 09 نوفمبر في العاصمة التونسية، وسعت بعثة الأمم المتحدة إلى توسيع قاعدة التوافق والاستفادة من الأخطاء التي وقعت في حوار الصخيرات ومحاولة تمثيل كل الأطراف السياسية حيث بعثة وجهت الدعوة لـ 75 مشاركة ومشارك من ربوع ليبيا يمثلون كافة أطياف المجتمع الليبي السياسية والاجتماعية للانخراط في أول لقاء للملتقى السياسي الليبي الشامل عبر آلية التواصل المرئي. إن ملتقى الحوار السياسي الليبي هو حوار ليبي-ليبي شامل يُعقد بناءً على مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا، والتي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الأمن في قراره 2510(2020) وقرار مجلس الأمن 2542(2020 وقد تم اختيار المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي، من فئات مختلفة، بناءً على مبادئ الشمولية والتمثيل الجغرافي والسياسي والقبلي والاجتماعي العادل. إن هذه المجموعة تضم ممثلين عن مجلس النواب

16- الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته، تقرير مجموعة الأزمات، طرابلس/بروكسل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ، متاح على الرابط :

https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/libya/libyan-political-agreement-time-reset

والمجلس الأعلى للدولة بالإضافة إلى القوى السياسية الفاعلة من خارج نطاق المؤسستين، مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب والأقليات بحيث يكون الحوار شامل لكافة أطياف ومكونات الشعب الليبي. إن الهدف الأسمى هو إيجاد توافق حول سلطة تنفيذية موحدة وحول الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية تكون في 24\ ديسمبر 2021. [17]واستطاعت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة الحصول على توافق الأطراف الليبية المتنازعة ومنحت الثقة من البرلمان الليبي ، وتعتبر استدامة هذا التوافق تحدّيا في حدّ ذاته، يستوجب درجةً عاليةً من الانسجام والتضامن الحكومي، ويقتضي من فريق عبد الحميد الدبيْبة العمل على تقريب وجهات النظر بين الفاعلين في المشهد الليبي، وتجميعهم تحت رايةٍ وطنيةٍ واحدة، عنوانها بسْط سيادة الدولة على كامل التراب الليبي، وتعزيز السلم الأهلي، ومراعاة المصلحة العامّة. ومطلوبٌ من الحكومة الجديدة تطبيق محامل خريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار الليبي، وفي مقدّمتها توحيد المؤسسات السيادية (هيئة الحكم، مجلس النوّاب، الجيش، مصرف ليبيا المركزي)، واختيار قيادات جديدة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتهيئة الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في نهاية2021. [18]

المبحث الثالث: إمكانية تدخل الأمم المتحدة وبناء الدولة في ليبيا.

يدعو رولف شوارز [19] Rolf Schwarz إلى ضرورة التمييز بين عجز الدولة (من الناحية الوظيفية) وانهيار الدولة (من الناحية المؤسساتية)، كما يؤكد على افتقار الاستجابات الدولية إزاء الدول العاجزة وظيفيا إلى إعادة التفكير حول مفهوم السيادة في حد ذاته (متى يحصل التدخل؟)، والى فهم عملية إعادة بناء الدولة (ما الذي يجب إعادته بنائه؟). وإذ يؤكد على أن إعادة بناء الدولة عملية معقدة وفي أغلب الأحيان شاقة ، فإنه يشير إلى أن الطريقة المثلى لإدراكها هي من خلال الوظائف الجوهرية الثلاثة للدول المعاصرة : الأمن والرفاهية والتمثيل.

17- الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز تعلن انطلاق عملية ملتقى الحوار السياسي الليبي، متاح على الرابط:

/25/10/2020/https://unictunis.org.tn

18- كل هذه التحديات امام حكومة الدبيبة في ليبيا ، متاح على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/opinion

19 -Rolf Schwarz: Post-conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, security Dialogue vol. 36(4):2005.pp 446-449.

كما أن تحليل العلاقة بين العولمة والدولة العاجزة لا يقع خارج محولات فهم إشكاليات بناء الدولة في العلاقات الدولية الراهنة، إذ يبدو أن العولمة بالقدر الذي تفاقم فيه من عجز الدولة، فهي تزيد من تعقيد عمليات بناء الدولة، فالعولمة عبر ديناميكياتها المختلفة تضعف من دور الدولة (وتعزز المستوى ما دون الدولة) وتدفع بها بالتالي نحو العجز، والدولة من حالة العاجزة تصبح مصدرا لتهديد الأمن والسلم الدوليين. كما أن إزالة التهديد تتطلب تحويل الدولة من حالة العجز إلى حالة القدرة على أداء وظائفها (من أهمها فرض الاستقرار، وتوفير الرفاه) الأمر الذي يتطلب الانخراط في مجهود جاد لبناء / إعادة بناء الدولة، هذه الجهود (حكومية وغير حكومية ويمكن للدولة محل إعادة البناء أن تبلغ أهدافها من خلال آليات الحكم الراشد good governance وليس من خلال " التوجيه البيروقراطي dureaucratic direction . وتستند فكرة الحكم الراشد إلى معنيين : أحدهما ضيق، يتعلق بإدارة عمليات التنمية، وهو ينطوي على مجموعة القواعد والمؤسسات(الإطار القانوني للتنمية) ومنظومة الإدارة العامة القائمة على الانفتاح، الكفاءة والمساءلة، مثل هذه المنظومة تتيح للقطاع الخاص مجالا أوسع من الشفافية والاستقرار والقابلية للتوقع؛ المعني الثاني يتعلق بالبعد الإداري التقني للحكم، مضافا إليه البعد الديمقراطي للسياسة الوطنية، وهما البعدان الضروريان لإنتاج وتكريس قيم القابلية للمساءلة [20] فالحكم الراشد هو السمة الأساسية للدولة غير العاجزة والتي تستطيع القيام بوظائفها الحيوية؛ وإنما تتضمن كذلك، وبشكل أكثر إلحاحا، شبكة معقدة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها يستطيع المواطنين التعبير عن رؤاهم ومصالحهم، كما يستطيعون التواصل مع الحكومة لضمان انعكاس تفضيلاتهم في إطار السياسة العامة المنتهجة[21] هذا يعني في الأساس أن عملية بناء الدولة من منظور الحكم الراشد يجب أن يستهدف المؤسسات الرسمية (التشريعية، التنفيذية والقضائية) جنبا إلى جنب مع المؤسسات المدنية غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني)؛ وهناك بعد آخر لا يقل أهمية عن البعدين السابقين يتعلق ببناء قيم الديمقراطية، وهي بمثابة الوصلة

20-Aidan HehirandNeil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, Newyork:Routledge,2007.p11

21-Kate Jenkins and William Plowden: Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention,Great Britain: MPG Books Ltd,2006.p8.

بين القيمتين السابقتين على اعتبار أن الديمقراطية قيمة مؤسساتية رسمية والمواطنة قيمة مؤسساتية مدنية، وهذا ما عبر عنه شوزان، في الجدول أدناه، بوجود نوعا من الاعتماد المتبادل بين الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الرفاه، التمثيل) والتي هي محل استهداف في أية عملية تدخل من قبل المجتمع الدولي لتجاوز العجز الذي تعانيه الدولة المستهدفة.

الجدول رقم (3)

علاقة الاعتماد المتبادل بين وظائف الدولة الثلاثية: الأمن الرفاه والتمثيل.

	الأمن	الرفاه	التمثيل
الأمن	.	الأمن (السلام، احتكار الاستخدام الشرعي للعنف، تأمين حقوق الملكية) هو شرط ضروري لتحقيق الرفاه.	الأمن (السلام، احتكار الاستخدام الشرعي للعنف، تأمين حقوق الملكية) هو شرط ضروري لتفعيل المشاركة السياسية.
الرفاه	الرفاه يقلص من النزاعات ويوفر الموارد الضرورية لإنتاج الأمن		الرفاه من القدرة والميول/النزوع نحو المشاركة السياسية.
التمثيل	• التمثيل يسمح لإقامة علاقات خارجية سلمية ويسمح على المستوى الداخلي حل النزاعات بشكل سلمي غير عنيف. • التمثيل يوفر حلولا مثلى لإعادة التوزيع.	• التمثيل يعمل على ترقية النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. • التمثيل يعمل على جذب نسب أكبر من الاستثمار الخارجي المباشر، ويجعل المساعدات الخارجية أكثر فاعلية.	

Source: Rolf Schwarz: Post – **Conflict Peace building: The Challenges of Security, Welfare and Representation**, Security Dialogue Vol.36(4): 2005, p

وإن كانت درجة تحقق هذه الوظائف متباينة من حيث تأصلها وديمومتها ومدى شموليتها لمختلف القطاعات الاجتماعية فيما بين الدول المتقدمة وتلك الموصوفة بالنامية. ولذا فإن المجتمع الدولي وهو يتصدى لعملية بناء الدولة في ليبيا مطالب بالتأسيس للحد الأدنى من تفعيل أداء السلطة السياسية لتحقيق الوظائف الأساسية السالفة الذكر بالقذر الذي يثبتها كتقاليد ذاتية قابلة للتطوير اقتناعا وليس إذعانا، لتكسب صفة الأصالة والرسوخ، ففي الدول العاجزة التي تعاني من نزاعات داخلية حادة، تلعب إجراءات بناء الثقة محليا دورا أساسيا في التمكين لآليات وقيم الحوكمة، حيث يتطلب نجاح المسار البنائي برمته إعادة بناء الثقة بين المؤسسات الرسمية وبين المواطن بمفهومها الحديث؛ وهذا يجب أن يتم بغض النظر عن طول المدة الزمنية اللازمة للوصول إلى نتائج بناءة. فعمليات التحول إذن تشمل ثلاث قطاعات أساسية، والتحول المؤسساتي (من مؤسسات تقليدية إلى مؤسسات حديثة)، والتحول في الولاءا الانتماء (من الولاءات المجموعاتية إلى الولاء للدولة) والتحول الاجتماعي (من قيم التنازع والجذب إلى قيم السلام والتقارب). من المهم إدراك ضرورة التزامن والتساند في تفعيل هذه التحولات، وإلا تحول هذا المسار البنائي لمعالجة العجز الدولتي إلى التشوه ، وربما إلى الإخفاق الشامل.

ومن المتطلبات الأساسية لعملية بناء الدولة هي توفير حد أدنى من الاستقرار الأمني في الدولة العاجزة التي أنهكتها الفوضى، بمفهوميها "غياب سلطة أعلى anarchy" وغياب النظام المفضي للاستقرار. وفي غياب بيئة مستقرة نسبيا، لا يمكن توقع نتائج ايجابية على مستوى تحسن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية[22]، ولقد عملت منظمة الأمم المتحدة حديثا على توفير آلية لضمان هذا الحد الأدنى من الاستقرار الأمني في مناطق النزاعات الداخلية، تتمثل في عمليات حفظ السلام التي تشكل عاملا مساعد واعدا في تحريك عملية بناء الدول العاجزة في تلك المناطق نحو الأمام.

22-Heinz-Uwe Schafer: Nation-building: A Key Concept for Peaceflict Transformation?(London,pluto press, 2005.p166.

ويرى هيبلر ضرورة تداخل ثلاث مستويات أساسية من أجل عملية بناء دولة فعالة، هي: [23]

أولا، تحسين ظروف الأمن الفردي، والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة.

ثانياً، إجراء إصلاحات قطاعية (الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم، البنية التحتية، النظام الضريبي).

وثالثا، إدماج النسق السياسي الكلي (الأحزاب السياسية، تعزيز المجتمع المدني، الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، الموازنة بين العناصر السياسية المركزية والفدرالية).

ويؤكد هيبلر على ضرورة تجنب النظر إلى هذه المستويات على أنها مراحل، فهي مترابطة جدليا، ذلك أن غياب الحد الأدنى من الاندماج النسقي الكلي، لا يمكن تصور إمكانية تحويل دولة ضعيفة وهشة (وظيفيا وبنيويا) إلى دولة قوية وفعالة.

فعملية إعادة بناء الدولة من شأنها أن تتضمن مجموعة من الأهداف ذاتية التكامل، تبدأ باستحداث/ استعادة البنى التحتية للمجتمع، وتسهيل آليات التزويد بالحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية، وصولا إلى دفع التغير الاجتماعي قُدما نحو الأمام؛ وذلك من خلال إصلاح القطاع السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والأمني؛ أما الهدف النهائي فيبقى الحصول على "نظام اجتماعي، واقتصادي وديمقراطي متساند ذاتيا؛ لا يعتمد على دعم خارجي. [24]

فالخطوات العملية الممكنة للتدخل الدولي بهدف إنجاح أو التوصل إلى بناء الدولة التي تعاني من عجز داخلي، تقتضي تحديد نقطة انطلاق التدخل بدقة وذلك من خلال تشخيص ميداني يحدد الحاجيات والأولويات؛ مرورا برسم الأهداف القابلة للتطبيق؛ ثم يتم تعيين الوظائف الواجب أداؤها من أجل تفعيل الأهداف المسطرة سلفا؛ وصولا إلى توفير وتعزيز الميكانزيمات والآليات الكفيلة بتخطي كل ما من شأنه أن يشكل حائل دون أداء مهام بناء الدولة بالنسبة للمتدخل الخارجي؛ وهي أبعاد أساسية لبناء الدولة عبر التدخل الدولي حسب ما يبينه الجدول التالي.

23-Jochen Hippler: nation-states for Export? Nation-building between Military Intervention, Crisis Prevention and Development Policy, in Jochen Hippler (ed.): Nation-building: A Key Concept for peaceful Conflict Transformation? (London,pluto press,2005.p186-187

24-Christopher J. Coyne:Reconstructing Weak and Failed States:ForeignIntervention and the Nirvana fallacy.social change Project, MercatusCenter, Arlington, VA22201.www.ccoyne.com.

الجدول رقم (4)

أبعاد بناء الدولة عبر التدخل الدولي.

نقاط الانطلاق	• الدول و\أو المجتمعات المنقسمة على نفسها • الدول السائرة في طريق العجز failing • وضعيات ما بعد الصراع
الأهداف	• كسب توسيع أو تامين وضع القوة أو السيطرة • إعادة الاستقرار للمجتمع أو الدولة للحكومة أو الإقليم • تجنب، تخفيف أو القضاء على مأساة إنسانية • توفير الشروط الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية
الوظائف	• توفير المساعدة الإنسانية • استعادة \ إنشاء البنية التحتية الاجتماعية • التنمية الاقتصادية • ضمان الأمن • تامين احتكار الدولة لاستعمالها الشرعي للقوة
توفير الميكانيزمات والبنى الضرورية وتعزيزها	• بناء القدرات: تعزيز القدرات والعمليات المتعلقة بحل المشكلات بشكل فعال داخل المجتمع • بناء الدولة: تطبيق ميكانيزمات بناء القدرات على بنى الدولة، الإدارة والحكومة • الحكم الراشد: إلزام المؤسسات الحكومية بمبادئ الحكم الراشد، كالشفافية، التحرر من الفساد وضمان حكم القانون • الاندماج الاجتماعي لمختلف الجماعات الاثنية – الدينية والاجتماعية – الاقتصادية من خلال ميكانيزمات التواصل الفعال والتعاون المتبادل • تعزيز المجتمع المدني عندما لا يكون ذا صلة بالنزاع وإدماجه في مشروع بناء الدولة • إدماج المصالح الجزئية\ الحزبية في المصالح الوطنية العامة • الدمقرطة والانتخابات، تأسيس ميكانيزمات المشاركة عبر وبين– الاثنية • حفظ السلام • التواجد والإدارة العسكرية

Source: Hippler, Jochen (ed), (Translated by Barry Stone), Nation- building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation? (England: Antony Rowe Ltd, Chippenham and Eastbourne, 2005) .p .178

ولتجاوز تحدي الخصوصية الثقافية والبيئية للدولة المستهدفة بعملية البناء من جهة، والتوفيق فيه إمكانية صياغة تصور للنموذج الخارجي المراد إحلاله في الدولة محل البناء من جهة أخرى، يمكن التركيز على البعد الهوياتي والاجتماعي والثقافي أثناء القيام بعملية إعادة بناء الدولة، خاصة عندما ترتبط الجهود المساهمة في ذلك بمحولات إعادة رأب الصدع في المجتمعات المنقسمة على نفسها، سواء كان الانقسام إثنيا، دينيا، طائفيا أو قيميا ذا علاقة بآليات توزيع الرموز الوطنية (المادية والمعنوية) على الفئات المجتمعية.

فأية مقاربة خارجية تسعى لتجاوز الأزمة في ليبيا، وتنجز مهمة بناء الدولة الليبية بالشكل الذي يمنحها القدرة الذاتية لاستيعاب التنوع الحاصل في التركيبة السياسية والاجتماعية الطبيعية، تتطلب التوجه باهتمام دقيق إلى التعامل مع القبيلة والقبلية في ظل الدولة القطرية الحديثة والتركيز على نظام الحوافز من خلال تقديم الدعم الكافي لإعادة تأهيل البنية التحتية، إلى جانب تثبيت التنمية السياسية بتوفير إمكانات النجاح في تكافؤ فرص التمثيل السياسي وذلك باللجوء إلى الاستفادة من الأدبيات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية التوافقية، وفي ظل التأسيس لواقع يتم من خلاله تجاوز الأزمة الراهنة يقتضي التوجه نحو بناء وحدة وطنية لا تغفل التنوع القبلي كمتغير أساسي في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي لليبيا، على أن تتم العملية بصورة متدرجة من خلال هندسة اجتماعية وثقافية هادئة، وأن لا تتم عن طريق الإدماج القهري. كما أن التسليم بالقبلية كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي لا ينبغي أن يكون مدعاة إلى المبالغة في الاستناد عليها كمرجعية تأسيسية للدولة الوطنية لان ذلك مدعاة إلى التقوقع والانكفاء على الذات، فالمبالغة في الترويج للتنوع من شأنه أن يهدد الوحدة. وبالمقابل أيضا لا ينبغي تسييس القبلية والقبيلة، فذلك أمر يدعو إلى تفتيت الدولة وانهيار الحكم المركزي وتفكك النسيج الاجتماعي.

كما أن النجاح في إنجاز عملية بناء الدولة الليبية يقتضي المساعدة الدولية للنخب الحاكمة على تثبيت دعائم الحكم الراشد، كما اشرنا سابقا، وترسيخ تقاليد المشاركة والتمثيل السياسي في إطار بيئة مناسبة للنموذج المراد إحلاله؛ وذلك بالتركيز على شكل الحكم لا على من يحكم؛ كون أن المساعي المبذولة من قبل القوى الدولية المتدخلة في ليبيا ركزت بشكل لافت على إيجاد نوع من التراضي لتحقيق الاستقرار من خلال التوصل إلى إبرام اتفاقات سلام بين الأطراف المتنازعة، تتمحور أساسا على كيفية تقسيم الثروة والسلطة أكثر ما تشدد على الجوانب المتعلقة بنمط الحكم القادر على استيعاب التنوع القبلي والثقافي في ليبيا.

المبحث الرابع: وسائل محاصرة عجز الدولة ودور الأمم المتحدة.

عند الحديث عن الوسائل والأدوات المتاحة للأمم المتحدة في التصدي للعجز الدولة في ليبيا ومنعها من الانهيار كلية، فإن ذلك يتطلب التطرق إلى الصعوبات التي تعترض طريق البعثة الأممية في انجاز مهمتها في ليبيا، ويمكننا تلخيص الصعوبات التي تعترض مشروع الأمم المتحدة في ليبيا في النقاط التالية [25]

1- الترتيبات الأمنية التي ستمكن أي الحكومة من أداء عملها. فكيف سيتم الاتفاق على تشكيل الوحدات العسكرية والأمنية، ووفق أي معايير؟

2- إشكالية الاتفاق على قاعدة دستورية وما يرتبط بها من تنظيم طريقة الانتخابات وطريقة إجراءها عبر الدوائر أو عبر الأقاليم، وشكل الدولة وتوزيع الثروات.

3- الرّافضون للاتفاق من سياسيين وعسكريين وإعلاميين برفضهم لأي حكومة تكون نتاج توافق سياسي ويراهنون على الحسم العسكري. وهؤلاء يؤثرون على مسار الحوار بشكل أو بآخر من خلال التأثير على البيئة العامة الهشة بطبيعتها.

25- الحوار الليبي , الحل الدائم أو الفوضى والمجهول ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 16 مارس 2015. متاح على الرابط : -http://www.csds

8137/center.com/archives

4- الخلافات الكبيرة التي تشق المؤسسات التشريعية وخصوصا البرلمان في طبرق حول مسألة الحوار بين قابل له ورافض وهو ما يهدد المسار في المجمل

5- حالة الانفلات الأمني وما يمكن أن تحدثه من تخريب يؤثر على مسار الحوار

6- التدخلات الخارجية من بعض دول الجوار والدول الإقليمية وخصوصا تلك الدول التي لها ارتباطات مع جماعات مسلحة في ليبيا.

7- الخلاف حول المناصب السيادية العليا في الدولة وخصوصا قيادة الجيش وتبعيتها.

وبناءاً على ما تقدم فان مهمة الأمم المتحدة في ليبيا ليست بالسهلة، وإنما تعترضها الكثير من الصعوبات، فجهود المنظمة الدولية يجب أن تسير في مسارات متعددة ومتزامنة في الوقت ذاته، فليبيا بالإضافة إلى الانقسام السياسي هي في الحقيقة دولة منهارة فلا وجود لمؤسسات دولة بالشكل المتعرف عليه عالميا، ولقد غاب البناء المؤسسي عن ليبيا لعقود طويلة، تم تعرضت باقية المؤسسات للانقسام والانهيار جراء الحرب الأهلية طيلة السنوات الماضية، فمسالة بناء مؤسسات الدولة يجب أن يكون من الأولويات التي تعمل عليها وتقديم الدعم بشأنها ويجب أن يكون تدخلها منصباً في الاتجاه خصوصاً فكلما ارتبط التدخل بجهود بناء الدولة، كلما زادت فرص التعامل بكفاءة وفاعلية مع البنى المجتمعية المنتجة لقيم التنازع، مما يعني الاقتراب من تفكيكها وإحلال بنى جديدة منتجة لقيم السلام محلها. وبذلك يتضح مدى الارتباط العقلاني بين التدخل الدولي وبناء الدولة وضرورة إرساء السلام والاستقرار، خاصة في الدول العاجزة التي أنهكتها النزاعات الداخلية. وبالتالي، فإن التدخل الناجح الذي يستهدف ترسيخ حل نهائي ومتساند للنزاع يجب أن يمر عبر بناء دولة قادرة (غير عاجزة) على المحافظة – بشكل ذاتي ومكثف على الاستقرار الأمني والمجتمعي داخل حدودها الوطنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التدخل الدولي الذي يستهدف بناء دولة مستدامة (قابلة للبقاء) يجب أن يمر عبر بناء منظومة من قيم السلام والتعايش بين مختلف التشكيلات الاجتماعية المحلية، بغض النظر عن التقاطعات الجغرافية المحتملة بين هذه التشكيلات، الاجتماعية المحلية، بالشكل الذي يقلص من احتمالات عودة نشوب النزاع من جديد.

أما الجانب الثاني، الذي على المنظمة الأممية المساعدة على انجازه في ليبيا فيتمثل في إرساء دعائم الحكم الراشد والقضاء التدريجي على تقاليد الحكم السائدة التي أفضت إلى تدهور في

الأوضاع الداخلية في غياب للدولة القادرة على رعاية النظام العام. وفي هذا الصدد يرى آرثرلويس أن ما تحتاجه المجتمعات التعديدية – ذات الانقسامات الحادة – هو حكومة ائتلافية وليس استقطاب بين الحكومة والمعارضة، وذلك في ضل ديمقراطية توافقية[26]؛ وذلك باعتماد التمثيل النسبي، حيث لا يقتصر هذا التمثيل على المؤسسة التشريعية فحسب بل ينبغي أن يتعدى التوزيع النسبي الوظائف السياسية ليشمل الوظائف الإدارية، وتخصيص الأموال العامة، وشغل المناصب في المؤسسات الاقتصادية؛ وذلك بهدف إزالة التمييز والشعور بالإقصاء وصهر الولاءات الجهوية و العرقية ضمن الولاء الوطني.

وأخيرا، فان على المنظمة الأممية وبالتعاون مع الدول الفاعلة على المستوى الدولي أن تمنع التدخلات الخارجية في ليبيا وخصوصا من دول الإقليم والجوار، حيث تعتبر المناطق المجاورة للدولة الفاشلة من أقرب الجهات المغذية للنزاعات الداخلية والمساهمة في عجز تلك الدولة، وكثيرا ما تؤدي تلك الدول دور "المخرب" لأية عملية بناء من شأنها أن تحد من امتيازات كانت تستفيد منها في ظل بيئة غير مستقرة؛ ولكي تحفظ جهود التدخل الدولي ينبغي تحويل دور دول الجوار من السلبية في التعاطي مع الأحداث إلى لعب الدور البناء في دعم الجهود التي تبذل لإحلال السلام وبناء قدرات الدولة المستهدفة بالتدخل للتجاوز العجز الذي تعانيه.

خاتمة ونتائج .

لقد تعاقب العديد من المبعوثين الدوليين للعمل في ليبيا بهدف المساعدة في إخراجها من حالة الفشل والانهيار، وان هذا تعدد للمبعوثين وطول أمد عمل البعثة يعكس بوضوح صعوبة عملها او لم يكن عجز البعثة نفسها في التصدي للفشل الدولة(ليبيا) حيث انه وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن الوقائع تشير بشكل واضح إخفاق البعثة في الخروج بليبيا من الحالة الفشل التي تعيشها بل ان حالة عجز الدولة تزداد سوا مع مرور الوقت ولكن البعثة استمرت في العمل على إيجاد أرضية توافقية يقبل بها الفرقاء الليبيين متمثلة تكوين حكومة توافقية تعمل على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في نهاية 2021، ويمكن ان نذكر بعض نتائج البحث

26- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006.ص 226

1- تعتبر حالة فشل الدولة في ليبيا مرتبطة إلى حد بعيد بحالة التدخل الدولي عبر منظمة الأمم المتحدة، فمنذ بداية أحداث الثورة الليبية عام 2011 كان للتدخل الدولي دورا حاسما في تحديد نتائج تلك الحالة الثورية، وما ترتب عليها من انعكاسات على مؤسسات الدولة فيما بعد.

2- أن مسالة مساعدة الأطراف الليبية المتصارعة في صنع حالة من الاستقرار السياسي والأمني عبر آليات التحول الديمقراطي مرتبطة إلى حد بعيد بمسالة بناء الدولة المنهارة، ومن هنا لا يمكن الحصول على حالة من الاستقرار السياسي والتحسن الأمني إلا من خلال بناء هياكل ومؤسسات الدولة المنهارة إن لم تكن المعدومة.

3- أن بناء مؤسسات قوية للدولة لا يمكن أن يكون إلا من خلال الدعم الدولي المتوافق وتوحيد جهود الأطراف الدولية والإقليمية ذات العلاقة والمرتبطة مصلحيا مع ليبيا، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وفق التدخلات الدولية والإقليمية الأحادية والساعية إلى تقويض المساعي الدولية الأخرى لمحاصرة عجز الدولة في ليبيا .

4- أن فهم التركيبة القبلية والمناطقية في ليبيا عامل مهم لإنجاح أي عملية سياسية توافقية قابل للبقاء، ولكن لا يجب المبالغة في إعطاء دور مهم للقبلية والمناطقية، لان ذلك يؤدي إلى إضعاف سيطرة الحكومة المركزية، بل يجب دعم الحكومة المركزية ومساعدتها في إيجاد نموذج للحكم الرشيد القابل للقباء والاستمرار.

المراجع .

1- **بيتر فالنشتاين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعد السعد و محمد دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2006. ص 215**

2- **غراهام ايفاتروجيفيري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،)ترجمة :مركز الخليج للأبحاث (،الإمارات ، 2004 ،ص 44**

3 - **نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية،) ترجمة : سامي الكعكي(، بيروت: دار -الكتاب العربي، 2007 ، ص -17.**

4-william zartman,the desitegration and restoration of ligitimate, usa : lynne reimer,1995,p.01.

5-Crisis, Fragile and Failed States Definitions used by the CSRC, Crisis States Workshop – London, March 2006 .
http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/drc/FailedState.pdf.

6-Olivier Nay. Fragile and failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids, Paper prepared for the 22nd IPSA World Congress of Political Science, 8-12 July, 2012. At; http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_7560.pdf.

7 - برتران بادي، الدولة المستوردة : غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، 2006، 38.

8- المرجع نفسه.ص 35

9- Cerny, P., 'Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as a durable disorder', Civil Wars, vol. 1, no. 1, 1998.pp 36-38.

10 - مركز الأمم المتحدة للأنباء، متاح على الرابط:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14478#.UqWxLNJdVqQ

11-Paul Salem, Amanda Kadlec, Libya's troubled transition, Carnegie papers, june, 2012.p8

12- المنظمة العربية للحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية،" تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناير 2012. ص 17.

13-fragile states index, presented by the fund for PEACE, 2017 : at http://fundforpeace.org/fsi/data

14- مجلة المسلح ، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2 فبراير 2013، متاح على الرابط :
http://www.almusallh.ly/index.php/ar/reinforcement/35-arabic/nat-sec/189-vol-35

15- زياد عقل، جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات، 17\5\2015، متاح على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx

16- الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته، تقرير مجموعة الأزمات، طرابلس/بروكسل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ، متاح على الرابط: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/libya/libyan-political-agreement-time-reset

17- الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز تعلن انطلاق عملية ملتقى الحوار السياسي الليبي، متاح على الرابط/https://unictunis.org.tn/2020/10/25 :

18- كل هذه التحديات امام حكومة الدبيبة في ليبيا ، متاح على الرابط :

https://www.alaraby.co.uk/opinion

19-Rolf Schwarz: Post-conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, security Dialogue vol. 36(4):2005.pp 446-449.

20-Aidan HehirandNeil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, Newyork:Routledge,2007.p11

21-Kate Jenkins and William Plowden: Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention,Great Britain: MPG Books Ltd,2006.p8.

22-Heinz-Uwe Schafer: Nation-building: A Key Concept for Peaceflict Transformation?(London,pluto press, 2005.p166.

23-Jochen Hippler: nation-states for Export? Nation-building between Military Intervention, Crisis Prevention and Development Policy, in Jochen Hippler (ed.): Nation-building: A Key Concept for peaceful Conflict Transformation? (London,pluto press,2005.p186-187

24-Christopher J. Coyne:Reconstructing Weak and Failed States:ForeignIntervention and the Nirvana fallacy.social change Project, MercatusCenter, Arlington, VA22201.www.ccoyne.com.

25- الحوار الليبي , الحل الدائم أو الفوضى والمجهول ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 16 مارس 2015. متاح على الرابط8137/http://www.csds-center.com/archives :

26-آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006.ص 226